خلال جلسة تناولت سياسات أمن الطاقة..

دول الخليج دائما شريك موثوق به في مجال الطاقة

انطلقت فعاليات اليوم الثالث والأخير من حوار المنامة أمس بجلسة سياسات أمن الطاقة، حيث تناولت تأثير النزاعات على مستقبل الطاقة والمخاوف التي برزت بشأن إمدادات الطاقة وهو النقاش الذى وصفه المشاركون في الجلسة بأنه تقاطع بين النقاش الجيوسياسي والجيواقتصادي، كما تناولت الجلسة أفضل السبل لضمان التعاون الدولي في مجالات الطاقة في ظل التغييرات المناخية الكبيرة، حيث تحدث في الجلسة كل من جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وأسامة مبارز أمين عام منتدى الغاز في شرق المتوسط، وآموس هوكشتين كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للطاقة والاستثمار، والدكتور ثانوس دوكوس مستشار الأمن القومي في اليونان

وبدأت الجلسة بمداخلة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الذي أكد اهتمام مجلس التعاون الخاص بملف الطاقة، داعيا إلى دراسة وضع أمن الطاقة في الوقت الحالي بسبب عدة عوامل أبرزها النزاعات التقليدية وغياب خطط الدعم، والسرديات التي تعتبر أنه بالإمكان استبدال الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى سنوات مرت من الاستثمار غير الكافي.

وأكد البديوي أن دول الخليج أثبتت أنهم شركاء موثوق بهم في مجال الطاقة وعملت على تأمين استقرار سوق الطاقة خلال حرب العراق وإيران، واتخذت التدابير اللازمة كوضع أعلام مختلفة على ناقلات النفط لإبعاد المخاطر عنها، ومؤخرا مع أزمة أوكرانيا تم التشديد على دور دول مجلس التعاون تأمين استقرار الطاقة وهناك الكثير من التهديدات على أسواق الطاقة، بينما دائما تكون دول الخليج أكثر مرونة وتأمينا للإمدادات.

أمين عام مجلس التعاون يستعرض جهود الخليج في التحول إلى الطاقة النظيفة والمستدامة

مستشار الرئيس الأمريكي: الغزو الروسي لأوكرانيا وأحداث «٧ أكتوبر» نزاعات مؤثرة في أسواق الطاقة

كما دعا إلى ضرورة العمل على تأمين ممرات المياه بسبب التهديدات التي تواجه ناقلات النفط وحماية أمن الطاقة، قائلا إنه يتعين على الدول والمنظمات الدولية العمل معا في حماية تلك الممرات من القرصنة والتهديدات العسكرية، داعيا إلى التركيز على العمل الاستراتيجي الذى قامت به دول الخليج لتعزيز أمن الطاقة بما في ذلك التركيز على الطاقة المتجددة واستثمارات البحث والتطوير لإيجاد حلول مستدامة، وتعزيز ممارسات تأمين استدامة الطاقة وإشراك القطاع الخاص، بالإضافة إلى إقرار تلك البلدان بضرورة تأمين استدامة الطاقة، بالإضافة إلى اعتماد الخطط المتجددة للطاقة.

واستعرض البديوي خطط دول الخليج التي تتماشي مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لاسيما الهدف السابع وهو طاقة نظيفة ومستدامة، وهو ما تحقق عبر الوصول إلى نسبة ٤٤٪ من الطاقة نظيفة و٢٪ من الفحم النظيف، وقال إن البحرين تهدف إلى تحويل ٢٠٪ من طاقتها إلى طاقة متجددة بحلول عام ٢٠٣٥ بالإضافة إلى التوصل إلى انبعاثات صفرية وهذه الخطة تشمل تطبيق منتجات الطاقة الشمسية والرياح والتوصل إلى توليد الطاقة من المصادر النظيفة.

كما أشار إلى أن رؤية السعودية ٢٠٥٠ تقوم بمواجهة أزمة المناخ ويتم اعتماد الكثير من الحلول المبتكرة وأيضا تنويع مزيج الطاقة، وسيتم الاعتماد على مصادر طاقة متجددة بحلول ٢٠٣٠، أما عمان فقد قررت أن يكون لديها انبعاثات صفرية بحلول ٢٠٥٠ وبدأت تخفض استخدام الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة انطلاقا من مشاريع مختلفة وهي في المسار الصحيح لتصبح المصدر السادس للهيدروجين في العالم.

وقال بالنسبة إلى الرؤية الوطنية لقطر بحلول عام ٢٠٣٠ فهدفها هو استحداث ٢٠٪ من الكهرباء من موارد متجددة، وأخير بالنسبة إلى الكويت فهناك خطط لاستحداث ١٥٪ من الكهرباء من المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠٣٥.

وأشار أمين عام التعاون الخليجي إلى أنه لفترة طويلة قام صانعو السياسات بتجاهل تحذيرات النقص في استثمارات الطاقة وتم التركيز على مصادر الطاقة المتجددة، وبالتالي فإن الاستثمارات في النفط والغاز انخفضت بشكل كبير ولهذا السبب هناك حاجة إلى تصحيح هذا المسار من أجل التأكد من ضمان أمن الطاقة وتفادي أي مشكلة في العالم وتلبية الاحتياجات والطلبات، وقال هذا واضح في منشورات أوبك، حيث يتم توقع ازدياد الطلبات على الطاقة بنسبة ٢٣٪ ، ومن المتوقع أن تلبي الطاقة والغاز ٥٠٪ من الطلب على الطاقة ، وقال إن أوبك تعتبر أنه لا بد من استثمار ١٤ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٥، ومن الضروري القيام بذلك لتلبية الاحتياجات والاقتصاد العالمي.

وأنهى مداخلته بعدة ملاحظات تضمنت تأكيد ضرورة تعزيز التعاون الدولي بما في ذلك حماية البنية التحتية للطاقة وطرق النقل أمام أي تهديد محتمل عسكريا أو سيبرانيا، كما أكد الحاجة إلى وجود رؤية طويلة الأمد لضمان أمن الطاقة بغض النظر عن النزاعات الحالية كالحرب الروسية والأوكرانية أو أي نزاعات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشفافية بين المنتجين والمستهلكين بشكل أساسي لضمان استقرار أسواق النفط.

كما أشار إلى أنه على الرغم من الجهود الحميدة لدول مجلس التعاون إلا أنه لابد لمواجهة التحديات العالمية من إنشاء تحالف دولي لأن أي تعطل في إمدادات الطاقة سيؤثر في كل البلدان بغض النظر عن مستوى التنمية فيها، وأخير أشار إلى ضرورة الإقرار بأن أمن الطاقة يشكل عنصرا أساسيا من الأمن الإقليمي والدولي.

بعدها تحدث أسامة مبارز أمين عام منتدى الغاز في شرق المتوسط، مؤكدا أن أمن الطاقة موضوع أساسي ليس على مستوى التجارة بل كون العالم يعيش في وقت محفوف بانعدام الاستقرار، وخلال السنوات الأربع الماضية واجهنا الكثير من

نناقش مع السعودية الاستثمار في سلاسل إمدادات الطاقة النظيفة أكثر من الحديث عن «أوبك»

الاستقطاب العالمي وتغيرات المناخ أبرز تحديات قطاع الطاقة

التحديات بدأت من كوفيد والحرب الأوكرانية وتغير المناخ بالإضافة إلى الحرب الحالية في قطاع غزة وحالة العالم المنقسم بشكل كبير ليس فقط في موضوع إسرائيل وحماس بل إن حالة الاستقطاب مستمرة من فترة طويلة.

وقال إن موضوع الطاقة كان في الصف الأمامي في تلك الأزمات من ناحية أمن الطاقة واستدامتها وإمكانية إتاحتها للجميع، وإن مواجهة هذه التحديات سيكون من خلال التعاون وتناول الأمر في كل النقاشات، وقال ما أريد الإشارة إليه وأتوقف عنده هو مثال للتعاون في هذه المنطقة، وهو منتدى غاز شرق المتوسط وفي الواقع هو منظمة صغيرة وحديثة انطلقت منذ ٣ سنوات والفكرة من ورائه هو اكتشاف حقول الغاز المتعددة في المتوسط وغير متطورة.

وقال إن الاكتشافات التي تم التوصل إليها لم تصل إلى مرحلة الإنتاج وعلينا التعاون لتخطي المشاكل لدينا، مشيرا إلى أن أعضاء المنتدى ٨ أعضاء هم مصر وفلسطين والأردن وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا وفرنسا، كما لدينا مراقبون وهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن العمل لا يكتفى بالحوكمة، بل ما لدى المنتدى من ما يسمى باللجنة الاستشارية للصناعة التي تضم ٣٨ عضوا ومنظمات محلية ودولية وشركات تكنولوجية، موضحا أن التعاون فيما بيننا سيمكننا من تطوير هذه الموارد ونعمل على استراتيجية طويلة الأمد من ٧ أهداف ونعمل على ٣ ركائز أساسية بداية الدمج الإقليمي وكيف يمكن أن نصل إلى هذا التناغم بين الحقول والمنشآت القائمة والبنى التحتية وكيف نصل إلى اقتصادات متكافلة ونركز على تغيير المناخ والعمل المناخي ووضعية المنتدى على توفير الغاز من دون تكلفة بإشراك قطاع الغاز، وعملنا على هذه الركائز.

بدوره تناول مستشار الرئيس الأمريكي للطاقة آموس هوكشتين، أمن الطاقة واعتبره أحد ركائز الأمن القومي والدولي، وقال هو أمر متوافق عليه في الشرق الأوسط والولايات المتحدة وعالميا، وقال نحن نمر بنزاعين عسكريين يرتبطان بشكل مباشر أو غير مباشر بسوق الطاقة وهو الغزو الروسي لأوكرانيا، والحرب الحالية في غزة، وهو ما يستدعى دعم التعاون في حقل الطاقة.

وقال لا بد من القيام بأمرين بطريقة متوازية أولا تسريع التحول في مجال الطاقة بأسرع وقت ممكن على ضوء تغيير المناخ والمخاطر الناجمة عنه كونه أصبح حقيقة مؤثرة على الأمن الاقتصادي والاستثمارات، وفي الوقت نفسه علينا أن نحسن إدارة التحول نحو الطاقة، وهي كلمة تعني أننا لم نصل إلى ما نبحث عنه وعلينا إدارة التحول باستخدام الوقود الأحفوري فترة ما.

وفيما يتعلق بالإمدادات في السوق خلال عملية التحول في الطاقة علينا أن نحرص على تجنب أي صدامات على مستوى الطاقة تؤثر اقتصاديا، وقال في الولايات المتحدة وضع الرئيس الأمريكي التحول في الطاقة ضمن أولوياته، وقمنا باعتماد عدد من القوانين والتشريعات التي لها علاقة بهذه الموضوع وهي تشريعات أظهرت قدرة الحكومة على تسريع الاستثمارات ويمكنها تسريع تدفق الرأسمال نحو قطاع الطاقة، وهذا في الواقع مفاجئ لنا لاسيما عندما رأينا كم المال المستثمر في مجال تحول الطاقة، ولا بد أن تحذو المناطق الأخرى مثلنا.

وقال إن منطقة الخليج تسير في الإطار نفسه وهذا يعني أن فترة الأزمات والنزاعات سيكون هناك تعاون بين الولايات المتحدة والمنتجين في المنطقة والعالم بشكل عام، وقال نحن نعمل في المرة الأولى مع الشركاء أنفسهم في مجال إمدادات النفط والغاز الطبيعي لنرى كيف يمكننا الاستثمار في مجال الطاقة.

وقال إن «كوب ٢٨» فرصة للنقاش مع المدافعين عن المناخ لنرى كيف يمكننا العمل مع بعضنا البعض لنفهم كيف يتغير العالم وإزالة الكربون وتفادي أي تعطل، ونستثمر في إزالة الكربون والتحول إلى شركات طاقة وليست شركات نفط، وعلينا الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة وسلاسل الإمدادات، وهناك مسألة علينا ألا نفوتها وأعني بذلك مسألة العدالة في مجال الطاقة ورأينا حجم الاستثمارات في مجال التحول في الطاقة، بينما لا يمكن أن يكون لدينا استثمارات جديدة في مجالات الطاقة في بعض المناطق ودول أخرى لا تحظى بأي دولار يستثمر في ذات المجال ولا يمكنها اللحاق بالركب في عملية التحول في الطاقة.

وقال إن أمن الطاقة لا يتعلق فقط بالنفط والغاز مقابل الطاقة المتجددة، بل المسألة تتعلق بأمن الإمدادات والتأكد من أن النزاعات لن تعرقل هذا التحول ونحن ننتقل الآن ونعرف أن هذا التحول يجب على الجميع الاستفادة منه، وإذا كانت بلدان الجنوب والبلاد الأخرى لا يمكنها الاستفادة فنشهد نزاعات ليس فقط في الشرق الأوسط بل في العالم، ولهذه علينا أن نعمل كأسرة دولية واحدة والشرق الأوسط كدول منتجة مع الدول المستهلكة في العالم، وقال أعتقد أن التحولات الماضية تثبت أنه بإمكاننا التعاون.

وقال كل مرة أذهب إلى السعودية هناك عناوين تكتب، هل ناقشوا موضوع أوبك، موضحا نحن نخصص الوقت لمناقشة كيفية الاستثمارات في سلاسل إمدادات الطاقة النظيفة أكثر من الحديث عن إمدادات النفط، وربما تلك العناوين ليست شيقة مثل العناوين الأخرى ولكن فعلا هذا ما نناقشه، وهذا ما علينا أن نقوم به إذا كنا نريد ضمان أمن إمدادات الطاقة، وفي الواقع فإن أمن الطاقة يعني ضمان إمدادات الطاقة وتوفرها وإمكانية دفع تكاليفها، وتشجيع النمو الاقتصادي.

عضو المجلس الإماراتي: البحرين تستضيف مركزا جيوسياسيا يتناول أبرز القضايا العالمية

أكد ضرار بالهول الفلاسي عضو المجلس الإماراتي والمدير التنفيذي لمؤسسة «وطني الإمارات»، أن حوار المنامة أصبح أحد أهم المنصات الدولية السياسية، مشيرا إلى حرص دولة الإمارات على المشاركة سنويا في جلسات المنتدى نظرا إلى أهمية الحوار في طرح رؤى سياسية متنوعة من جانب الدبلوماسيين ومراكز الدراسات والطرح الأمني على المستوى العالمي، مشيرا إلى أن الزخم الذي يحظى به حوار المنامة يعكس أهميته على الصعيد الدولي.

وأضاف بالهول الفلاسي، أن الموضوعات التي تطرح على أجندة الحوار متنوعة وقال «أنا أعتبر البحرين تستضيف المركز الجيوسياسي في المنطقة لأهمية دوره في طرح أهم القضايا التي تشغل المنطقة والعالم».

وأشار إلى أن الوضع في غزة وما يجري لإخواننا في فلسطين استحوذ على مناقشات الجلسات، وتم طرح جميع وجهات النظر والآراء لوقف هذا الصراع، وقال بالإمكان الوصول إلى نقطة تلاقي نأمل في أن تكون بداية حل للأزمة، مؤكدا إيمان دولة الإمارات بضرورة منح فرص للسلام والحوار ووقف أي نزيف لدماء المدنيين، كاشفا عن دور الإمارات الإنساني في مساعدة قطاع غزة من خلال المساعدات والعمل على نقل المستشفى الميداني داخل القطاع وهو موقف عملي وليس اعتمادا على خطابات رنانة.

وأشار إلى أنه على المستوى السياسي يتعين على الجانب الإسرائيلي الاستماع إلى الحلول السياسية والعودة إلى طاولة المفاوضات، وبدء التنفيذ في حل الدولتين وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضع حدا لما يحدث الآن، وهذا ما أكدتا عليه دولتا البحرين والإمارات من الأساس.